

حول نسبة كتاب الإمامة والسياسة إلى ابن قتيبة

السيد محمد
مهدي الخرسان

إن نسبة أي كتاب كان إلى مؤلفٍ مخصوصٍ لا تأتي اعتباطاً، وشهرة النسبة تستبعد كثيراً من الاحتمالات المشكّكة، وإذا كانت هناك مؤشرات ثبوتية يقوّي بعضها بعضاً، تحصل القناعة لدى من يرى صحة النسبة.

أمّا الذين تستحكم في نفوسهم شبهة عدم النسبة فلهم رأيهم، والناس أحرار في آرائهم، ولما كان كتاب الإمامة والسياسة لابن قتيبة من تلك الكتب التي حامت حوله الشبهة في صحة النسبة إلى ابن قتيبة، وشكّك غير واحد في صحة ذلك، وأبدوا ملاحظات تمسّكوا بها، وبعضها لا يخلو من مناقشة، كما سيأتي بيان ذلك.

وأول من أعلن تشكيكه، بل نفى النسبة هو «غاينفوس المجريطي»، ذكر ذلك في صدر كتابه عن الأندلس في سنة «١٨٨١ م»، ثمّ تبعه دوزي و آخرون^١.

وساقوا أدلة على ما يقولون، نلخصها في النقاط العشر التالية:

١. لم يذكره أحد ممّن ترجم لابن قتيبة أنّه له.
٢. ذكر في الكتاب فتح الأندلس نقلاً عن شاهد ذلك، وكان الفتح في سنة ٩٢ قبل مولد ابن قتيبة بنحو مئة وعشرين سنة.
٣. ورد في الكتاب خبر يوهّم بأنّ أبا العباس والسّقاح شخصيتان متغايرتان، كما ورد فيه: «أنّ للمهدي ولداً اسمه عبد الله، واثّه هو الذي سمّه».
٤. في الكتاب مزيد عناية بأخبار الأندلس لم يكن لابن قتيبة ولا غيره من معاصريه في العراق سبيل إلى معرفتها.

١. شاكر مصطفى في كتابه التاريخ العربي والمؤرخون، ج ١، ص ٢٤١.

چکیده:

حضرت آية الله
سيد محمد مهدي
خرسان (دام ظلّه) در
اين نوشتار به بررسی
انتساب كتاب الإمامة
والسياسة به ابن قتيبة
می پردازد. برخی از مستشرقین
از جمله گاینفوس المجريطی،
انتساب این کتاب را به ابن قتيبة
رد کرده اند. نویسنده ضمن بر
شمردن دلایل دهگانه مستشرقین، به
رد دلایل آنها می پردازد و در ادامه صحت
انتساب کتاب را با استناد به سخن شش
تن از متقدمین و ده تن از متأخرین بیان
می کند. در پایان سخنی از ابن قتيبة درباره
فضائل امير المؤمنين (ع) نقل کرده است.

کلید واژه ها: الإمامة والسياسة (کتاب)؛

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم؛ المجريطی،
غاینفوس؛ ابن قتيبة - فضائل امير
المؤمنين عليه السلام؛ ابن قتيبة
(آثار) - الإمامة والسياسة.

[الجواب عن النقاط العشرة]

ونعود إلى النقاط التي ذكرت حول نفي النسبة، فإن بعضها لا يخلو من مناقشة، فمثلاً ما ذكر أولاً من عدم ذكر مترجمي ابن قتيبة لهذا الكتاب بأنه له، فكم له من نظير، ولا عجب بعد أن نقرأ ما قاله النووي (م ٦٧٦ هـ) في تهذيب الأسماء واللغات^٤ عند ذكره:

الْقُتَيْبِيُّ - مذكور في المذهب والوسيط^٥ في كتاب الوقف، ثم في أول كتاب العدد من المذهب - بضم القاف وفتح التاء بعدها موحدة - وهو أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الكاتب اللغوي، الفاضل في علوم كثيرة، سكن بغداد وله مصنفات كثيرة جداً، رأيت فهرستها، ونسيت عددها، أظنها تزيد على ستين مصنفاً في أنواع العلوم....

فإذا كان مثل النووي في إحاطته بترجمة ابن قتيبة يقول هذا، وهو أقرب زماناً ومكاناً إلى ابن قتيبة من المستشرق (غاينفوس المجريطي) فالأولى بنا أن نصدقه في رؤيته فهرست تلك المصنفات، حتى ظن أنها تزيد على ستين مصنفاً، ولا نأسف على نسيانه حقيقة العدد، كما نأسف على عدم ذكره جميع ما بقي على ذكره من اسمه، لكنه ذكر ما رآه فقط فقال: «فمن كتبه التي رأيتها غريب القرآن، ومشكل القرآن، وغريب الحديث، ومختلف الحديث، وأدب الكاتب، والمعارف، وعيون الأخبار...».

وهذا الذي رآه لا يدل على عدم صحة نسبة كتاب

٥. لم يرد ذكر أحد من شيوخ ابن قتيبة الذي يروي عنهم عادة في كتبه.

٦. المؤلف مالكي الهوى والمذهب، بينما كان ابن قتيبة حنفياً.

٧. يظهر من المؤلف أنه كان مقيماً بدمشق، وابن قتيبة لم يَر هذه المدينة.

٨. في الكتاب رواية عن أبي يعلى محمد بن عبد الرحمن الأنصاري المتوفى سنة ١٤٦ هـ قبل ولادة ابن قتيبة بخمس وستين سنة.

٩. ورد في الكتاب ذكر (مراكش) وفتح موسى بن نصير لها، وهي بناها يوسف بن تاشفين سنة ٤٥٤ هـ

١٠. وأخيراً مغايرة أسلوب الكتاب لمألوف أسلوب ابن قتيبة.

هذه هي الشبهات التي ساقها المشككون، وبالأحرى النافون نسبة الكتاب لابن قتيبة، وقد ذكرها الدكتور شاكر مصطفى في كتابه التاريخ العربي والمؤرخون^٢، وأخذ بعضها الدكتور ثروت عكاشة في مقدمة كتاب المعارف لابن قتيبة حيث تولى كبر تحقيقه، وسنذكر بعض الملاحظات على تحقيقه لذلك الكتاب - مقدمةً ومتناً وفهرسةً - في مقال مفرد^٣، وسيطلع القارئ على نماذج تثبت عن أن الرجل لم يكن فارس ميدانه، بل كان راجلاً ومتعثراً في خطاه.

٢. التاريخ العربي والمؤرخون، ج ١، ص ٢٤١ - ٢٤٢.

٣. [المراد مقالة: كتاب المعارف لابن قتيبة، ومالحقه من تحريف و تحريف، وستطبع في العدد المقبل من مجلّتنا، إن شاء الله].

٤. تهذيب الأسماء واللغات، ج ٢، ص ٢٨١.

٥. من كتب الفقه الشافعي.

واللسان^۷، فقد نعى على ابن قتيبة ذكر ما شجربين الصحابة فقال:

وقد علمت ممّا قدّمته في معنى الإمساك عن ذلك، أنّ عدم الإمساك إمّا أن يكون واجباً لاسيّما مع ولوع العوام به، ومع تأليف صدرت من بعض المحدثين كابن قتيبة مع جلالة القاضي أنّه كان ينبغي له أن لا يذكر تلك الظواهر، فإنّ أبيّ إلا ذكرها فليبيّن جريانها على قواعد أهل السنّة، حتّى لا يتمسك مبتدع أو جاهل بها....

وقد علّق محقق الكتاب على ذلك بقوله في هامش صفحة / ٤٤، فكر قول بابن العربي في العواصر - قد مرّ نقله - ثمّ قال:

وكالمبرّد في كتابه الأدبي، وأيّ عقله من عقل ثعلب الإمام المتقدّم في أماليه، فإنّه ساقها بطريقة أدبية سالمة من الطعن على أفاضل الأئمة، وأمّا المبتدع فالمسعودي فإنّه يأتي منه متاخمة الإلحاد فيما روى من ذلك، أمّا البدعة فلا شك فيه.

هذا وقد ذكر العلماء أنّ الإمامة والسياسة ليست لابن قتيبة، لأنّه يروي فيه عن عالمين كبيرين في مصر ولم يدخلها ولم يأخذ عنهما، والمعروف عن المبرّد ينزع إلى رأي الخوارج، وأمّا المسعودي فهو من كبار الشيعة وله في نخلتهم مؤلفات.

أقول: ليت المحقق صرح لنا بأسماء العلماء الذين ذكروا أنّ الإمامة والسياسة ليس لابن قتيبة، لننظر في مدى صحّة آرائهم وحججهم، لكنّه هو الآخر فيما يبدو لي تأثر بتشكيك المستشرقين، وستأتي مناقشتهم فيما

الإمامة والسياسة إليه لعدم ذكره، فالرجل ذكر ما رآه من كتبه وهي سبعة، وأمّا ما لم يرّه فلم يذكره، وليكن كتاب الإمامة والسياسة، ولم يكن إهمالهم لذكره عن سوء نيّة وخبث طويّة، لأنّ في الكتاب ما لا يعجبهم ذكره من أحداث وقعت في صدر الإسلام، فهذا ابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ) غمز من قناة ابن قتيبة على استخذاء في تاريخه، وقد ذكر وقعة الجمل وختم بقوله:

هذا أمر الجمل ملخّص من كتاب أبي جعفر الطبري، اعتمدناه للوثوق به ولسلامته من الأهواء الموجودة في كتب ابن قتيبة وغيره من المؤرّخين.

وهذا كما هو تعريض صريح بابن قتيبة، فهو تلويح إلى كتاب الإمامة والسياسة، إذ لم يرد عند ابن قتيبة في بقيّة كتبه ما يثير حفيظة ابن خلدون وأضرابه كما ورد في كتاب الإمامة والسياسة.

ولئن تحاشى ابن خلدون التصريح باسمه، وحشره مجملًا مهملاً في كتب ابن قتيبة وغيره من المؤرّخين، فإنّ ابن العربي المالكي (ت ٥٤٣ هـ) تحامل صريحاً فذكر ابن قتيبة ووصفه بالجاهل العاقل (؟) فقال في كتابه العواصر من القواصر:

ومن أشدّ شيء على الناس جاهل عاقل، أو مبتدع محتال، فأما الجاهل فهو ابن قتيبة، فلم يبق ولم يذر للصحابة رسماً في كتاب الإمامة والسياسة إلى ابن قتيبة، فلنا شهادته بصحّة النسبة، وله رأيه في جميع ما فيه.

وكذلك كان ابن حجر الهيتمي في كتابه تطهير الجنان

٧. تطهير الجنان واللسان، ص ٤٣.

٦. العواصر من القواصر، ص ٢٤٨.

ذكره حول الكتاب.

وقد كان الأولى به أن ينهج نهج العلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري في انصاف ابن قتيبة، حيث قال في مقدمة كتاب الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبّهة لابن قتيبة، وهو يذكر أهميّة الكتاب للتأدب والمتكلم والمفيد... فقال:

وأما المتكلم الذي يرى ابن قتيبة هجاءً ولوجاً فيما لا يحسنه، كرامياً مشبّهاً غير متثبت في نقل ما شجر بين الصحابة، منحرفاً عن أهل بيت النبوة (رضي الله عنهم)، نظر إلى كتاب الإمامة والسياسة المعزّو إليه من قديم الدهر، إلى غير ذلك ممّا هو مثبت في كتب خاصة يلفيه قد رجع إلى الصواب في كثير من تلك المسائل، و لطف لهجته في جملة منها.

ولم يكن الشيخ الكوثري الوحيد في تقويمه الصحيح، ونقده الهادئ. وإلى القارئ جملة من أقوال آخرين من الكتاب المحدثين لم يبتعدوا كثيراً عن نهج الكوثري.

١. قال عبد الكريم الخطيب في كتابه علي بن أبي طالب بقية النبوة وخاتم الخلافة:

اهتم ابن قتيبة في كتابه الإمامة والسياسة اهتماماً خاصاً بالفتنة التي كانت في أخريات خلافة عثمان، ثم ما تلاها في خلافة علي، وما وقع من حروب كوقعة الجمل وصقّين والنهروان وغيرها، وهو ينقل كثيراً ممّن سبقوه كابن إسحاق وابن سعد وغيرهما.

٨. مقدمة الكتاب.

٩. علي بن أبي طالب بقية النبوة: ٤١.

وقد أورد معظم أخباره غير مسندة، مخالفاً بذلك السنن الذي كان متبعاً عند رواة السير والأخبار ممّن سبقوه أو عاصروه، إذ غلب عليهم المنهج الذي كانوا يتبعونه في رواية الأحاديث النبوية، وكان كثير منهم محدثاً قبل أن يكون مؤرخاً.

واكتفى ابن قتيبة بأن يصدر أخباره بنسبتها تلك النسبة المجهلة العامة، فيقول: ذكروا، أو قالوا، أو حدّثوا، أو رروا، ولعله لم يكن ذلك من ابن قتيبة عن رغبة في الاختصار، بقدر ما هو شعور بأنّ هذه الأخبار التي تروي أحداث هذه الفترة، ليست على الصحة والسلامة التي يُطمأن إليها ويوثق بها... وإذن فليس ثمة داعية لربطها هذا الربط المحكم، وشدها ذلك الشدّ الوثيق بسلسلة موصولة الحلقات بأهل الثقة من الصحابة والتابعين وغيرهم، وأتّه لأقرب إلى طبيعتها، والأشبه بما لها أن ترسل هكذا إرسال، لا تحمل على أحد، ولا تضاف إلى أحد، وبهذا يمكن أن يسوّى حسابها، ونقد قيمتها، في ذاتها ولذاتها، دون نظر إلى شيء آخر وراء ما يحمل جوهرها من صدق أو كذب.

٢. الدكتور طه محمد الزيني الأستاذ بالأزهر، فقد تولّى تحقيق كتاب الإمامة والسياسة ونشر الكتاب مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، ونأى عن الخوض في مسألة صحة نسبة الكتاب إلى ابن قتيبة أو عدمه، بل قال في مقدمته:

و بعد فإنّ كتاب الإمامة والسياسة للعالم الفاضل، المؤرخ العظيم، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري من أشهر الكتب تداولاً بين قراء العربية....

فهذا المحقق يبدو جازماً بصحة النسبة.

٣. وأما علي شيري فهو أيضاً حَقَّق الكتاب، وطبعته دار الأضواء في بيروت، غير أنه ذكر في مقدّمته ما أثير حول الكتاب من شكّ في نسبته إلى ابن قتيبة، فقال في ص ٨:

وقد ظهر مؤخراً عدم اتفاق على اسم مؤلف هذا الكتاب، بعد أن شكّك كثير من العلماء في نسبته إلى ابن قتيبة، وحيث إنّ بعضهم استبعد انتسابه إليه، وكان أول من تزعم التشكيك بنسبته إلى ابن قتيبة المستشرق غاينفوس المجريطي، ثم تبعه الدكتور دوزي في صدر كتابه تاريخ الأندلس وآدابه، ويشير بيضون في صدر كتاب المتقدم الحجاز والدولة الإسلامية، وأيضاً السيد أحمد صقر في مقدمته لكتاب تأويل مشكل القرآن، المطبوع بالقاهرة سنة ١٩٧٣ م حيث يقول: «وقد نسب إلى ابن قتيبة كتاب مشهور شهرة بطلان نسبته إليه، وهو كتاب الإمامة والسياسة...».

ثم قال علي شيري:

ومهما يكن من أمر فقد بقي كتاب الإمامة والسياسة محافظاً على قيمته أحد أبرز المصادر، بما تضمن من نصوص يكاد ينفرد بها عن غيره... ثم قال: ونبقى متردّين باتخاذ موقف حاسم من هذه القضية المطروحة.

أقول: وعلى خلاف هؤلاء جمهرة من قدماء ومحدثين، ذهبوا إلى صحة نسبة كتاب الإمامة والسياسة إلى مؤلفه ابن قتيبة منهم:

١. الحجاج بن يوسف بن محمد البلوي (ت ٦٠٤ هـ) في

كتاباه ألف باء قال:

ذكر ابن قتيبة في الإمامة والسياسة: أنه لما قدم على الحجاج سعيد بن جبير، قال له: ما اسمك؟ قال: أنا سعيد بن جبير، فقال الحجاج: أنت شقي بن كسير، قال سعيد: أمي أعلم باسمي...

٢. القاضي ابن الشباط (ت ٦٨١ هـ) نقل عنه في كتابه حلة السمط وسمة المرط في الفصل الثاني من الباب الرابع والثلاثين، وهو كتاب في الأدب والتاريخ في أربعة أجزاء كبار.

٣. تقي الدين الفاسي المكي (ت ٨٣٢ هـ) في كتابه العقد الثمين في أخبار البلد الأمين^١، وفي كتابه الآخر: شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام^٢.

٤. عمر بن فهد المكي (ت ٨٨٥ هـ) في كتابه إتحاف الوري بأخبار أمّ القرى في ذكر وقائع سنة ٩٣، نقل عنه في ذكر كيفية القبض على سعيد بن جبير.

٥. ابن السابق عز الدين عبد العزيز بن عمر بن فهد (ت ٩٢١ هـ) أخذ عنه في كتابه غاية المرام بأخبار سلطنة البلد الحرام.

٦. محمد محبوب عالم، أخذ عنه في تفسيره المعروف بتفسير شاهي. إلى غير هؤلاء.

١٠. كتاب ألف باء، ص ٤٧٨.

١١. راجع مقدمة كتاب المعارف، ص ٥٦، لثروت عكاشة. وبشأن ابن الشباط وكتابه راجع: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، ج ١١، ص ٥٧.

١٢. العقد الثمين، ج ٧، ص ١٩٥.

١٣. شفاء الغرام، ص ١٧١.

وأما من المحدثين فهم كثيرون، منهم:

١. محمد فريد وجدي في كتابه دائرة معارف القرن العشرين، ذكر في «خلف»، فنقل عن كتاب الإمامة والسياسة خطبة أبي بكر في السقيفة فقال: نقول: يرى المتأمل في خطبة أبي بكر أنه لم يشر إلى حديث الخلافة في قریش، مع أنه كان أمضى سلاحاً له في ذلك اليوم الصعب، الأمر الذي يجعلنا نشك في صحته، وإن الكتاب الذي نقل منه هذه الخطبة هو من أقدم الكتب وأوثقها في مسائل الخلافة الإسلامية.

وذكر في^{١٤} خلف قال: أورد العلامة الدينوري في كتابه الإمامة والسياسة...^{١٥}، وقال: كتاب الإمامة والسياسة لأبي محمد عبد الله ابن مسلم الدينوري (ت ٢٧٠ هـ)، راجع عنه ما نقله عنه في يزيد (زيد)^{١٦}.

٢. جرجي زيدان في كتابه تاريخ آداب اللغة العربية^{١٧}، فقال:

الإمامة والسياسة هو تاريخ الخلافة وشروطها بالنظر إلى طلابها من وفاة النبي إلى عهد الأمين و المأمون، طبع بمصر سنة ١٩٠٠، ومنه نسخ خطية في مكتبات باريس ولندن.

٣. الدكتور أحمد شلبي^{١٨} في كتابه التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية الطبعة الخامسة، نقل عنه كثيراً و

١٤. دائرة معارف القرن العشرين، ج ٢، ص ٣١٢.

١٥. المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٤٥.

١٦. المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٤٥.

١٧. تاريخ آداب اللغة العربية، ج ٢، ص ١٧١.

١٨. دكتوراه في الفلسفة من جامعة كمبريدج، استاذ مساعد في التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية بكلية دار العلوم جامعة القاهرة.

ذكره في قائمة مصادره^{١٩}، وذكره بين كتابيه عيون الأخبار والمعارف.

٤. الدكتور حسن إبراهيم حسن^{٢٠} في كتابه تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي نقل عنه ط القاهرة سنة ١٣٢٢، كما في ضمن قائمة المصادر، وذكر كتابه الآخر كتاب المعارف ط ١٣٥٣ هـ ١٩٣٤ م.

٥. الباحثة عمر رضا كحالة في كتابه أعلام النساء^{٢١} بهامش ترجمة الزهراء عليها السلام.

٦. الدكتور أحمد محمود صبحي^{٢٢} في كتابه نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية، ط دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٩ م.

٧. الأستاذ محمود المرادوي في كتابه الخلافة بين التنظير والتطبيق دراسات في الفقه السياسي.

٨. علي جلال الحسيني في كتابه الحسين، ط السلفية سنة ١٣٤٩ بالقاهرة، نقل مكرراً^{٢٣}.

٩. أحمد زكي صفوت في كتابيه جمهرة خطب العرب و جمهرة رسائل العرب كما في قائمة المصادر فيهما.

١٠. الأستاذ حسين محمد يوسف في كتابه سيد الشهداء، وقد تعرض لإكراه الصحابة على بيعة يزيد، نقل في ص ٥٠٣ وقال في الهامش: الإمامة والسياسة

١٩. التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، ج ١، ص ٣٩٢.

٢٠. مدير جامعة محمد علي، وأستاذ التاريخ الإسلامي بجامعة فؤاد الأول (سابقاً).

٢١. أعلام النساء، ج ٤، ص ١١٤ - ١١٦.

٢٢. مدرس الفلسفة بكلية الآداب جامعة الاسكندرية.

٢٣. راجع كتاب الحسين، ج ١، ص ٧٥، ٨٢، ١٧٣، ٣٠٤ و ج ٢، ص ٩٣، ٩٤.

للإمام أبي عبد الله محمد بن... وقد انتقده القاضي أبو بكر بن العربي نقداً مرأً.

أقول: فمن يجد أمثال من ذكرنا من شيوخ العلم من المتقدمين، وأساتذة مرموقين من المحدثين، جميعاً يؤمنون بصحة نسبة كتاب الإمامة والسياسة إلى ابن قتيبة، كيف يطمئن إلى صحة مقاله المستشرقون، على أن من المحدثين سوى من ذكر من عد الكتاب مطمئناً بصحة نسبته إلى ابن قتيبة، كالكتور مصطفى الشكعة في كتابه: مناهج التأليف عند العلماء العرب، قسم الأدب، فقد ذكر فيه كتاب الإمامة والسياسة لابن قتيبة في عداد الكتب التي وصلت إلينا من مؤلفاته برقم (٧) من قائمة كتبه المذكورة، وهي ١٤ كتاباً.

وخلّ عنك ما تكرر من طبعاته بمصر وحدها قديماً، وكتب على بعض الطبقات ما يشعر بالتوثيق، نحو ما كتب على ظهر طبعة ١٣٢٢ بمطبعة النيل بتصحيح محمد محمود الرافي.

وعلى ظهر طبعة أخرى بمصر غير مؤرخة باسم تاريخ الخلفاء الراشدين ودولة بني أمية المعروف بالإمامة والسياسة، وقفت على طبعه جماعة من أدباء العصر.

وعلى ظهر ثلاثة طبعات بمصر سنة ١٣٢٨ بمطبعة الأمانة بدرب شغلان جهة الدرب الأحمر بمصر: «كتاب الإمامة والسياسة تأليف الإمام الفقيه أبي محمد عبد الله ابن مسلم بن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٠ هـ رحمه الله».

إلى غير ذلك من طبعاته الأخرى وكلها بمصر، ولا يتهم الطابعون والناشرون جميعاً في دينهم إذ يطبعون كتاباً

ليس لابن قتيبة باسمه، مهما افترضنا فيهم مطامع الربح التجاري.

وأما ما جاء في النقطة الثانية:

فهو إشارة إلى ما ورد في الإمامة والسياسة^{٢٥}، قال: «وحدثني مولاة لعبد الله بن موسى - وكانت من أهل الصدق والصلاح - أن موسى حاضر حصنها الذي كانت من أهله...».

فتأكيد صاحب الكتاب على توثيق المرأة التي حدثته، ووصفها بأنها من أهل الصدق والصلاح، يشير إلى أن صاحب الكتاب كان منتبهاً إلى أن ثمة استغراباً في قبول الرواية عند قرائها، لبعد الزمان بين فتح الأندلس الذي هو قبل ولادة ابن قتيبة بنحو مئة وعشرين سنة، لذلك أكد على توثيق محدثته، وهذا لم يكن منه مع أي من الرواة الذين أخذ عنهم، على أنه ليس في قبول الرواية أي استحالة عقلية، فلوافترضنا أن المحدث كانت من المعمرين، وكانت ستها يوم حدثت في حدود المئة والثلاثين، فيكون عمرها عند الفتح في حدود السادسة، وعمر السامع منها في حدود العاشرة، وكلاهما يكون في سنّ التمييز، فلا بُد في ذلك، فلماذا نستعبده لمجرد كونه نادر الوقوع.

هذا إذا قلنا أن قائل: «حدثني» هو ابن قتيبة، أما إذا كان القائل هو الرواي للحديث المتقدم عليه وهو جعفر بن الأشتر فلا إشكال.

وأما النقطة الثالثة:

وفيها خلط المؤلف في المغيرة بين أبي العباس و

٢٥. الإمامة والسياسة، ج ٢، ص ٧٥.

٢٤. الإمامة والسياسة، ص ١٨٤.

بين السفاح وجعلهما اثنين، فهذا نحو من التهويش والتشويش، ومن يقرأ النص الوارد في الكتاب لا يجد لتلك التهمة أي وجه مقبول، وإلى القارئ للنص كما هو في الكتاب:

لقد جاء فيه^{٢٦}: «قتل رجال بني أمية في الشام»؛ وذكروا أن أبا العباس ولّى عمّه عبدالله بن علي الذي يقال له: السفاح، وأمره أن يسكن فلسطين... فقد سكن السفاح فلسطين... «وهكذا تكرر اسم السفاح والمراد به عبدالله بن علي عم أبي العباس» - إلى أن قال في آخر الكلام: «ثم كتب - أبو العباس - إلى عمّه السفاح ألا يقتل أحداً من بني أمية حتى يُعلم به أمير المؤمنين، فكان هذا أول ما نقم به أبو العباس على عمّه السفاح.

ومن يقرأ هذا النص يعرف أن المؤلف لم يخلط، ولم يخطئ في المغايرة بين أبي العباس وبين عمّه السفاح، وإنما الخبط والخلط ممن ظنّ الاتحاد؛ حيث كان لقب أبي العباس السفاح أيضاً، فتخيّل خبط المؤلف، وليس كذلك، بل إنّ عبد الله بن علي عم أبي العباس أيضاً لقب بالسفاح، لكثرة من قتل من الخلق، وليس للقب مختصاً بأبي العباس وإن كان هو قد اشتهر به، ومن راجع كتب الأنساب والألقاب يجد غيرهما من لقب بالسفاح، فقد ورد في جمهرة أنساب العرب لابن حزم^{٢٧}، أن مسلمة بن خالد بن كعب بن القنفذ كان يلقب بالسفاح.

وأما إنكار أن يكون للمهدي ولّد اسمه (عبدالله)، فهو قولٌ بغير علم، فإنّ أبناء المهدي - كما ذكرهم ابن حزم

في الجمهرة^{٢٨} هم:

موسى الهادي، وهارون الرشيد أمهما الخيزران أم ولد، وعبدالله شقيقهما، وعلي وعبدالله أمهما ريطة بنت أبي العباس السفاح، وإبراهيم ابن عليّة، ومنصور عمّرحق أدرك المتوكل، وإسحاق ويعقوب وبنات، منهن عليّة الشاعرة ومنهنّ العباسية، فراجع.

وأما النقطة الرابعة:

فربّما يتخيّل لها وجه من الصحة، لكن إذا عرفنا أنّ ابن قتيبة عاش بعد المأمون - وهو أزهى عصور الخلافة العباسية التي اتّسعت رقعة حكمها وكثر منافسوها في المغرب، وكانت أيدي الخلفاء العباسيين تطولهم منذ عهد الرشيد الذي لاحق إدريس الحسني جدّ الأدارسة - ففي مثل تلك الحال لا تبعد أخبار الأندلس عن ابن قتيبة ومعاصريه.

ولو عملنا مقارنة بين ما ذكره ابن قتيبة، وبين ذكره البلاذري في فتوح البلدان في موضوع فتح الأندلس، لوجدنا المعلومات متقاربة جداً، ولما كان الرجلان - ابن قتيبة والبلاذري - متعاصرين، فبين وفائيهما ثلاث سنين، أمكننا تصحيح المعلومة في كتاب الإمامة والسياسة بنفس الميزان الذي نصّح به معلومة فتوح البلدان، وليس من اختلاف بينهما سوى الإجمال والتفصيل في روايتهما.

وأما النقطة الخامسة:

في أنّه لم يرد في كتاب الإمامة والسياسة أبداً ذكر أحد ممّن أخذ عنهم ابن قتيبة في سائر كتبه، وهذا من

٢٦. الإمامة والسياسة، ج ٢، ص ١٣٦.

٢٧. جمهرة أنساب العرب، ص ٣٠٦.

٢٨. جمهرة أنساب العرب، ص ٣٢.

زخرف القول وليس الأمر كذلك، بل يجد الباحث أنه كما روى إجازةً عن الجاحظ في كتاب عيون الأخبار^{٢٩} روى أيضاً عنه في الإمامة والسياسة^{٣٠} في قتل جعفر بن يحيى البرمكي، فقد قال: «قال عمرو بن بجر الجاحظ».

وَأَمَّا النِّقْطَةُ السَّادِسَةُ:

فبأنَّ المؤلِّفَ مالكي الهوى والمذهب، وابن قتيبة حنفي المذهب، فَلَمْ يرد أيّ تصريح بذلك، وكلّما جاء في الكتاب ذكر مالِك، وما كان منه ومعه من أبي جعفر المنصور، وإذا كان ما ورد فيه من التبجيل يصح معه دعوى أنَّه مالكي الهوى، لكن لا يعني ذلك أنَّه مالكي المذهب، وأبعد من ذلك دعوى أنَّ ابن قتيبة كان حنفيّاً، ولم يظهر في ذلك ما يدل عليه من كتب تراجم الأحناف، فراجع.

وَأَمَّا النِّقْطَةُ السَّابِعَةُ:

فلم أقف على ما يدلّ على أنَّ مؤلف كتاب الإمامة و السياسة كان بدمشق، فليحَقّق.

وَأَمَّا النِّقْطَةُ الثَّامِنَةُ:

وهي رواية المؤلِّف عن أبي يعلى محمد بن عبد الرحمن الأنصاري (ت ١٤٦ هـ) قبل ولادة ابن قتيبة بخمس و ستين سنة، فلقد تفحصتُ الكتاب مراراً فلم أقف فيه على روايته عن رجل بهذا الاسم.

وإنّما وجدتُ روايته عن ابن أبي يعلى النجبي، ولا يبعد أن يكون هو مراد الدكتور شاكر مصطفى الذي سمّاه خطأ بأبي يعلى محمد بن عبد الرحمن الأنصاري (ت ١٤٦ هـ).

٢٩. عيون الاخبار، ج ٣، ص ١٩٩، ٢١٦، ٢٤٩.

٣٠. الإمامة والسياسة، ج ٢، ص ١٨١.

هـ). فإن كان هو مراده فيأبى عليه التغاير في الكنية أولاً، و التغاير في السنة ثانياً، وليس في المقام ذكر اسمه، فمن أين له تعيينه بأنّه محمد بن عبد الرحمن الأنصاري.

على أنَّ الدكتور ثروت عكاشة جعله ابن أبي ليلى قاضي الكوفة، المتوفى سنة ١٤٨، وقال: أنّه مات قبل مولد ابن قتيبة بخمس وستين سنة، وهذا أيضاً من الرجم بالغيب بلا ريب، فإنَّ القاضي المذكور ليس نجيباً ولا نجيباً، كما هو الوارد في نسبه في كتاب الإمامة والسياسة، لأنَّ ابن أبي يعلى القاضي وإن كان اسمه محمد بن عبد الرحمن إلّا أنّه ليس بأنصاري نسباً، بل كان مولى الأنصار قتل أبوه مع ابن الأشعث، ومهما يكن فليس من حجة على أنّه المذكور في كتاب الإمامة و السياسة باسم ابن أبي ليلى النجبي.

وَأَمَّا النِّقْطَةُ التَّاسِعَةُ:

في أنّه ورد في الكتاب ذكر (مراكش)، وهذه مدينة بناها يوسف بن تاشفين، وقد فحصتُ الكتاب فلم أقف على ذلك الاسم فيه، فما أدري من أين جاؤوا به فكتبوه.

وَأَمَّا النِّقْطَةُ العَاشِرَةُ:

في مغايرة أسلوب الكتاب للمألوف من أسلوب ابن قتيبة في بقية كتبه، وهذه دعوى لم يأت عليها بشاهد من مقارنة بين الأسلوبين في عرض موضوع واحد ورد في الإمامة والسياسة، كما ورد في أحد كتب ابن قتيبة الأخرى، وبينهما من التغاير ما يثبت ذلك.

وأخيراً مهما كانت تلك النقاط ذات دلالة على نفي النسبة إلى ابن قتيبة، إلّا أنّه توجد في الكتاب إشارات ذات دلالة أيضاً على صحّة نسبة الكتاب إلى ابن

قتيبة، فقد ورد في ثلاثة مواضع وهي:

١. قال أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، راجع ص ٣ في أول الكتاب.

٢. وقال عبد الله بن مسلم، راجع ص ٢٤ من الجزء الأول.

٣. وقال عبد الله بن مسلم، راجع ص ٧٣ من الجزء الأول.

موقف المستشرقين من الكتاب

قلنا قريباً أنّ المستشرق (غاينفوس المجريطي) هو أول من أعلن تشكيكه في نسبة الكتاب إلى ابن قتيبة، و تبعه غيره، منهم دوزي، وقد لخص مواقفهم من الكتاب الأستاذ محمد عبد الله عنان في كتابه دولة الإسلام في الأندلس من الفتح إلى بداية عهد الناصر^{٣١}، فقال:

وردت هذه التفاصيل في كتاب الإمامة و السياسة المنسوب إلى ابن قتيبة، ومع أنّ هذه النسبة يحيط بها كثير من الشك، فإنّ الكتاب يتضمن كثيراً من الأخبار و التفاصيل المفيدة عن رجالات الإسلام في عصر الخلفاء الراشدين و الدولة الأموية.

و قد اعتبره المستشرق الأسباني جاينجوس قديماً و قديماً، وإن كان يشكّ في نسبته لابن قتيبة لعدّة أسباب و جبهة، و انتفع به المستشرق الألماني قايل و المستشرق الإيطالي أماري.

ويرى دوزي أنّ الكتاب غير قديم و غير صحيح، و أنّه يحتوي [على] أخطاء تاريخية و روايات خيالية غير معقولة، و على ذلك فلا يمكن أن يكون ابن قتيبة صاحب هذا التصنيف الضعيف.

ويرى المستشرق هاماكرو و يوافق دوزي أنّ هذا

٣١. دولة الإسلام، ص ٢٤، الهامش رقم ٢.

الكتاب و أمثاله من الكتب التاريخية الحماسية (مثل الكتب التي نسبت للواقدي) قد ألّفت أيام الحروب الصليبية، لبثّ الحماس في نفوس المسلمين، و تذكيرهم بمجد أسلافهم و بطولتهم الخارقة، راجع دوزي.

انتهى كلام الأستاذ عنان.

أقول: ومع كل ما سبق ما تشكيك ساقوه، و خصوصاً ما قاله دوزي و هاماكرو من أنّه لبثّ الحماس الديني، فلماذا اعتنى بطبع الكتاب غير واحد منهم؟

فقد نشره المستشرق الألماني نولدكه في سنة ١٨٨٦ م، راجع كتاب المستشرقون لنجيب عقيقي^{٣٢}، و نشره أيضاً المستشرق دي خويه في مجلة الدراسات الشرقية سنة ١٩٧٣.

و اعتنى المستشرق ريبيرا أي فواجوا الأسباني بترجمة فتوح الأندلس لابن الفوطية - و كان قد نشره جاينجوس و سابيدرا - مع اضافات من كتاب الإمامة و السياسة، و طبع في مدريد سنة ١٩٢١ م.

و للمستشرق بيريس بحث بعنوان كتاب الإمامة و السياسة في نظر ابن قتيبة نشره في المجلة الطرابلسية / ١٩٣٤ م إلى غير هؤلاء، فإذا كان الكتاب من الكتب التاريخية الحماسية لبثّ الحماس في نفوس المسلمين، فنشره مكرراً خلاف مصلحة الصليبيين، فما بالهم يتهافون على نشره و ترجمته.

ثم إنّنا نقول لهم ولكل مشكّك، بأنّه مهما يمكن أن يقال

٣٢. المستشرقون، ص ٧٤٠.

٣٣. المستشرقون، ص ٦٦٦.

-وقد قيل - في مناقشات النسبة، سواء صحت أم لم تصح، ومهما كان الحق في هذه المسألة التي ما زالت بين الأخذ والرد، فإن اعتماد روايات الكتاب ليس من الأهمية والخطر في التاريخ الإسلامي حتى يحتاج إلى بذل مزيد من الجهد للاستقصاء وقول الكلمة الفاصلة، ما دام المذكور في الكتاب ليس بدعاً في التاريخ، بل هناك تواريخ أخرى تذكره على تفاوت في الاجمال والتفصيل. وحسب المثبتين متابعة من سبقهم من أعلام المحدثين والمؤرخين ممن أخذوا من الكتاب وصرحوا بنسبته إلى ابن قتيبة، وقد مرّ بنا أن ابن الشباط (ت ٦٨١ هـ) نقل عنه، وكذلك ابن فهد المكي (ت ١١٨٥ هـ) نقل عنه في كتابه اتحاف الوري بأخبار أم القرى ومثله - فيما أرى - ابن حجر الهيتمي المكي (ت ٩٧٤ هـ) في كتابه تطهير الجنان وتنزيه اللسان المطبوع بهامش كتابه الصواعق المحرقة حيث قال^{٣٤}:

ومع تأليف صدرت من بعض المحدثين كابن قتيبة مع جلالته القاضية بأنه كان ينبغي له أن لا يذكر تلك الظواهر، فإن أبي إلا ذكرها، فليبين جريانها على قواعد أهل السنة حتى لا يتمسك مبتدع أوجاهل بها.

وهذا القول من ابن حجر يريد به ما ذكره ابن قتيبة في كتابه الإمامة والسياسة بدون شك أو ريب، لأنه قد ذكر فيه ما ما شجر بين الصحابة، وهذا ما غاظ ابن حجر، إذ ليس في باقي كتب ابن قتيبة ما يشير إليه ابن حجر. إذن، فالكتاب يعرفه لمؤلفه ابن قتيبة غير واحد من قدامى ومحدثين، وقد مرّت أسماء بعضهم قبل هذا، و

٣٤. تطهير الجنان بهامش الصواعق، ص ٩٤.

حبذا لو أعيدت طباعته محققاً تحقيقاً كاملاً شاملاً لوجه العلم لا للتجارة.

ولنختم الكلام في المقام بذكر كلمة قيمة لابن قتيبة: قال في كتابه الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية المشبهة^{٣٥} ما يلي:

وقد رأيت هؤلاء - يعنى الجهمية والمشبهة - أيضاً حين رأوا غلو الرافضة في حب علي، و تقديمه على من قدّمه رسول الله ﷺ، وصحابته عليه وادعاءهم له شركة النبي ﷺ في نبوته؟ و علم الغيب للأئمة من ولده، وتلك الأقاويل و الأمور السرية التي جمعت إلى الكذب والكفر افراط الجهل والغباوة، ورأوا شتمهم خيار السلف وبغضهم وتبرأهم منهم، قابلوا ذلك أيضاً بالغلو في تأخير علي (كرم الله وجهه) وبخسه حقه، ولحنوا في القول وإن لم يصبروا إلى ظلمه، واعتدوا عليه بسفك الدماء بغير حق، ونسبوه إلى الممالة على قتل عثمان، وأخرجوه بمجهلهم من أئمة الهدى إلى جملة أئمة الفتن، ولم يوجبوا له اسم الخلافة لاختلاف الناس عليه، وأوجبوا ليزيد بن معاوية لإجماع الناس عليه، واتهموا من ذكره بغير خير.

وتحامى كثير من المحدثين أن يحدثوا بفضائله (كرم الله وجهه)، أو يظهروا ما يجب له^{٣٦}، وكل

٣٥. الاختلاف في اللفظ، ص ٤٧.

٣٦. وابن قتيبة كان شهراً بالانحراف بالنظر إلى عدم تثبته في نقل ما شجر بين الصحابة رضي الله عنهم في مؤلفاته السابقة، بحيث يشق من ثنايا نقوله الانحراف والنصب، حتى أن الحافظ ابن حجر قال في حق حمل السلفي كلام الحاكم فيه على المذهب أن مراد السلفي بالمذهب النصب، فإن في ابن قتيبة انحرافاً عن أهل البيت

هذا هو الجهل بعينه.

والسلامة لك أن لاتهلك بمحبته ولا تهلك ببغضه، وأن لاتحتمل ضغناً عليه بجناية غيره، فإن فعلت فأنت جاهلٌ مفرط في بغضه، وأن تعرف له مكانه من رسول الله ﷺ بالتربية والأخوة والصبر والصبر في مجاهدة أعدائه، وبذل مهجته في الحروب بين يديه، مع مكانه في العلم والدين والبأس والفضل من غير أن تتجاوز به الموضع الذي وضعه به خيار السلف، لما تسمعه من كثير من فضائله، فهم كانوا أعلم به وبغيره، ولأن ما أجمعوا عليه هو العيان الذي لا يشك فيه، والأحاديث المنقولة قد يدخلها تحريف وشوب، ولو كان إكرامك لرسول الله ﷺ هو الذي دعاك إلى محبة من نازع علياً وحاربه ولعنه، إذ صحب رسول الله ﷺ وخدمه، و كنت قد سلكت في ذلك سبيل المستسلم، لأنت بذلك في علي عليه السلام أولى لسابقته وفضله وخاصيته وقربته والدناوة التي جعلها الله بينه وبين رسول الله ﷺ عند المباهلة حين قال تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ فدعا حسناً وحسيناً ﴿وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ﴾ فدعا فاطمة عليها السلام ﴿وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾^{٣٧} فدعا علياً عليه السلام، ومن أراد الله تبصيره بصره، ومن أراد غير ذلك حيّره.

سأله
بهار وشار أول
تابستان ۱۳۹۱

٣٧. آل عمران: ٦١.

تلك الأحاديث لها مخارج صحاح، وجعلوا ابنه الحسين عليه السلام خارجياً شاقاً لعصا المسلمين حلال الدم، لقول النبي ﷺ: «من خرج على أمي وهم جميع، فاقتلوه كائناً من كان».

وسوّوا بينه في الفضل وبين أهل الشورى، لأن عمر لو تبين له فضله لقدّمه عليهم، ولم يجعل الأمر شوري بينهم، وأهملوا ومن ذكره أروى حديثاً من فضائله، حتى تحامى كثير من المحدثين أن يتحدثوا بها، وعنوا بجمع فضائل عمرو بن العاص ومعاوية كأثم لا يريدونهما بذلك، وإنما يريدونه.

فإن قال قائل: أخو رسول الله ﷺ علي، وأبوسبطيه الحسن والحسين، وأصحاب الكساء: علي وفاطمة والحسن والحسين، تمعرت الوجوه، وتنكرت العيون، وطرت حسائك الصدور، وإن ذكر ذاكر قول النبي ﷺ: «من كنت مولاه فعلي مولاه» و«أنت متي بمنزلة هارون من موسى» وأشباه هذا، التمسوا لتلك الأحاديث المخارج لينتقصوه ويبخسوه حقه بغضاً منهم للرافضة، وإلزاماً لعلي عليه السلام بسببهم ما لا يلزمه، و

والحاكم على ضد من ذلك. انتهى.

وهنا يرد على النواصب بما يرضي الله ورسوله كما ترى، عفا الله عما سلف وفي ذلك عبرة بالغة. وانحراف المتوكل عن علي كرم الله وجهه وتقريبه للمنحرفين عنه بعد رفع المحنة مما جعل للنواصب سوقاً تروج فيها أهواؤهم ومروياتهم عند كثير من أهل الحديث، حتى أخذ يتقص النواصب في أزياء أهل الحديث، وأصبح رجال الخوارج في موضع التجلّة والتعويل في كتبهم مدى القرون بعد أن كانوا مهجورين لبغضهم علياً - كرم الله وجهه. وقد ورد: «لا يبغضك إلا منافق»، ولشقه عصا المسلمين في أخرج وقت، ولاتزال نتائج ذلك ماثلة أمام أعين المتبصرين مما فيه ذكريات أليمة لا تريد الولوج في مضايقتها، مكتفين بهذه الإشارة الوجيزة وفر المصنف الكلام حقه في ذلك. (عن هامش الأصل).